بنوك وأعمال

مجلة شهرية اقتصادية مالية مصرفية | السنة الرابعة | العدد "40" | مايو 2019 | السعر 20 جنيه

• الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم لـ "بنوك وأعمال": الدستور وثيقه نابضه بالحياه تتطور مع تطور المجتمع

البنك الزراعي يستهدف إصدار ٢,٥ مليون بطاقة ميزة قبل نهاية العام الجاري

«مصر: مسيرة الإنجازات»

٤ تريليونات جنيه فاتورة «مشروعات السيسي» حتى ٢٠٢٠

Scanned by CamScanner

■ الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم لـ "بنوك وأعمال"

== الدستور وثيقه نابضه بالحياه تتطور مع تطور المجتمع

■ التعديل الدستوري ليس بدعه الدستور الامريكي عدل كثيرا والفرنسي عدل مرتين في عام واحد

■ المادة الانتقالية لاعادة ترشح الرئيس ضرورة تحتمها الظروف الحالية

أجرى في البلاد استفتاء علي تعديلات دستوريه اثارت لغط كبير في الشارع المصري بين اغلبه مؤيده وأقلبه رافضه . تعديلات اثارت جدل سواء في مضمونها او توقيتها . والكل أخذ بدلو بدلوه المؤيدون لا يروا ضررا من التعديلات وانها ضروريه نظرا للظروف التي تمر بها البلاد . والمعترضون البعض منهم يعترض حتي دون ان يعرف محتواها كراهه في النظام وهؤلاء معظمهم من الاخوان والمؤيدين لهم والبعض الاخر سئ اعتراضه خوفا من سوء استخدام هذه التعديلات وانها لا ضروره لها وأخرين أيدوا جزء منها وتحفظوا علي الجزء الاخر وفي ظل هذه الاجواء اجري الاستفتاء وكان الاقبال طبيعيا بنفس نسب الاستفتاءات والانتخابات السابقه وكالعاده تصدرت المرأه المصريه المشهد . عن هذا الاستفتاء وهذه التعديلات دار حوارنا مع المفكر والاقتصادي الكبير الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم الذي لم يتأخر عن تلبيه طلبنا اللقاء معه رغم الصيام ومشاغله الكثيره . والي نص الحوار .

اجري الحوار
جلال شاهين

Scanned by CamScanner

هل ادليت بصوتك علي التعديلات الدستوريه ؟

نعم فهذا حق لكل مواطن ان يبدي رأيه وأرجوا ألا يتنازل اي مواطن عن هذا الحق سواء في الاستفتاءات التي تؤثر في مستقبل الوطن أوالأنتخابات العامه لكي يصل الي مقاعد المجالس المنتخبه من يمثل المواطنين ويعبر عن تواجهاتهم ورؤيتهم بحق ويدافع عن مكتسبات الشعب ويقطع الطريق علي اصحاب المصالح الخاصه , ان تقاعس المواطنين عن الذهاب الي صناديق الاقتراع يؤدي الي وصول الاعضاء الذين يصرفون ببذخ بغيه تحقيق مصالح شخصيه والفوز بحصانه تستخدم في غير ما خصصت من اجله والتربح من العضويه

هل كان هناك ضروره لتعديل الدستور ؟

ذكرت المحكمه الدستوريه العليا في وثيقه لها ان الدستور وثيقه نابضه بالحياه تتطور مع تطور المجتمع وعلي المجتمع ان يبادر بأجراء اي تعديلات يراها لصالح هذا التطور . والتعديل ليس بدعه ابتدعناها فالدستور الامريكي عدل سته وعشرون مره لقد بدأ بسبع مواد ظلت تزداد وتطور وتعدل طوال خمسون عام حتي استقر الدستور الحالي بينما دستورنا اعد في خمسون ساعه , والدستور الفرنسي الاخير نشأ عام 1958 وجري تعديلات كثيره عليه منها تعديلين في سنه واحده فالدستور وثيقه تعدل وتطور حسب ظروف المجتمع وما يمر به من تحولات . واذا نظرنا الي دستور 2014 نجد انه أعد علي عجل في فتره عصيبه كانت تمر بها البلاد وكان يراد منه ارضاء كل الاطراف ولو كان علي حساب ظروف المجتمع المصري وتطوره وبالتالي نشأ وبه عورات كثيره وكنا جميعا نعرف ونتوقع تعديل الدستور بما يتناسب مع ظروف المجتمع والمرحله التي نمر بها عندما تبدأ حاله الاستقرار والقضاء علي الانفلات الامني الذي تلي الثورات المصريه . ونظرا للظروف التي تمر بها كان لابد من تعديل بعض النصوص التي ثبت عدم مناسبتها للواقع المصري ألأن والمرحله الانتقاليه التي نعيشها الان وهي مرحله قلقه تميزت في بدايتها بانفلات امني خطير كاد ان يقضي علي الدوله المصريه نفسها علاوه علي ارهاب دموي واجهناه بصلابه منقطعه النظير ومازلنا نكافحه , ممول من دول كثيره لا تريد الخير لمصر بل السيطره علي مقدرات وثروات البلاد . ونعيش في منطقه تمر بتحولات خطيره ساد فيها الارهاب الدموي والحروب الاهليه وتدخلات خارجيه وحروب بالوكاله دمرت بلاد عديده واعادتها الي الخلف عشرات وربما مئات السنين . علاوه علي مرحله نمر بها نحن مرحله بناء عظيمه كانت متوقفه لعقود طويله , بناء بنيه تحتيه تستقطب مئات المشاريع الكبري , وبناء الانسان المصري ليواكب العصر الذي نعيشه .

دستور 2014 اعد علي عجل لأرضاء كل الاطراف وبالتالي نشأ وبه عورات كثيره

كيف تري الماده الخاصه بمد فتره الرئاسه ؟ أليس مخالفه للماده 226 من دستور 2014 ؟

المادة 226 تنص علي اعطاء الرئيس مدتين والتعديل نص ايضا علي مدتين وانا اؤيد ذلك تماما , اما عن مد مده الرئاسه

Scanned by CamScanner

لست سنوات فلا ضرر من ذلك هناك اكثر من 160 دوله مده الرئاسه ست سنوات , اما الذين يتمسكون بأربع سنوات فهذا في البلاد المستقره سياسيا واقتصاديا من عشرات السنين وبها احزاب قويه برامجها معلنه ومعروفه للجميع بل ان مرشحيها للرئاسه معرفون لدي كل طوائف الشعب يتم اعدادهم سياسيا منذ الصغر داخل الاحزاب وثقلهم علميا وثقافيا وفكريا , ويتدرجون في المناصب داخل الحزب ويتم ترشيحهم في كل المجالس المنتخبه من المجليات الي البرلمانات لاكتساب الخبرات حتي يصبحوا وجوها سياسيه لامعه لها شعبيتها داخل البلاد بل وخارجها . اما عندنا لا وجود لتلك الاحزاب انها احزاب ورقيه ضعيفه , كل من هب ودب عمل حزب لزوم الوجاهه الاجتماعيه وتنشيط عمله الخاص حتي صار عندنا اكثر من مائه حزب لا وجود لها في الشارع الا عدد محدود يعج بالمشاكل الداخليه والصراع علي المناصب ولا يتم الدفع بالمرشحين الأكفاء ذوي العلم والفكر والخبره بل بمن يملك المال للتبرع للحزب والصرف علي الحمله الانتخابيه ولذلك نجد الساحه خاليه من مرشحين ذو كفاءه وخبره واصحاب كاريزما تلتف الجماهير حولها . لذلك انا أو أيد مد مده الرئاسه لست سنوات

المادة 226 لا تمنع مد مدة الرئاسة الي 6 سنوات

التعديلات لم تمس استقلال القضاء ولكنها تحمينا من وصول الاخوان واصحاب الفكر المتطرف الي مراكز حساسه

ولكن ماذا عن ترشح الرئيس لفتره اخري ؟

انها ماده انتقاليه تحتمها الظروف التي تمر بها البلاد وانا اؤيد ذلك

ماهي هذه الظروف ؟

اولا = عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقه كلها فضلا عن الا رهاب والجماعات والملشيات المسلحه في دول الجوار والتي تستهدف مصر . ثانيا = اعطاء الرئيس الفرصه لاستكمال مشروعه 2030 لنهضه مصر وهو بحق مشروع عظيم طموح اشادت به كل المنظمات الاقتصاديه العالميه والذي يسير بالمعدل المخطط له وفي المواعيد المحدده . ثالثا = انها فرصه للأحزاب لكي تبدأ بالاندماج وتكوين احزاب قويه واعداد كوادر ذات كاريزما وشعبيه وتحمل افكارا وعلم وخبره متقدمه لاستكمال المسيره

هناك تعديل اخر يمس السلطه القضائيه ما رأيك ؟

دستور 2014 يعطي استقلال للسلطه القضائيه وايضا التعديل لم يمس استقلال السلطه القضائيه حيث كان للجمعيه العموميه اختيار رئيس المحكمه الدستوريه من بين اقدم ثلاث نواب للرئيس كذلك نوابه واعضاء هيئه المفوضين تختارهم الجمعيه العموميه ثم يصدر قرار من رئيس الجمهوريه بتعينهم . جاء التعديل بحق رئيس الجمهوريه باختيار رئيس المحكمه من بين اقدم خمس نواب تختارهم الجمعيه العموميه ويعين النائب من بين اثنين يختار احدهم رئيس المحكمه والاخر تختاره الجمعيه العموميه فبعد ان كان تعين الرئيس لهم بروتوكوليا اصبح له حق الاختيار من بين قضاه تختارهم الجمعيه العموميه اي ان من سيصل لهذا المنصب تم اختياره من الجمعيه العموميه وهذا ينطبق ايضا علي كل رؤساء الهيأت القضائيه . كذلك يختار الرئيس هيئه المفوضين بناء علي ترشيح رئيس المحكمه وبعد أخذ رأي الجمعيه , اذا هو لا يعين من

Scanned by CamScanner

الجيش المصري هو جيش شعب مصر وليس في عقيدته الانقلابات وكان ظهيرا وحاميا لثورات الشعب

الماده الثانيه لا يوجد لها مثيل في كل دساتير الدول المتقدمه وكان يجب تعديل الماده الثانيه او الغائها

يكفي القوات المسلحه الاعباء الملقاه علي عاتقها تقود النهضه الاقتصاديه وتتولي حمايه امن مصر والمنطقه كلها

يريد ولكن اختياره محكوم بمن تختارهم الهيأت القضائيه كذلك انشاء مجلس اعلي للجهات والهيئات القضائيه يرأسه رئيس الجمهوريه هي رئاسه شرفيه . لذلك انا اوافق علي هذا التعديل و علي ثقه تامه ان الرئيس السيسي لن يتدخل في شؤن القضاء او السيطره علي السلطه القضائيه بل ان هذا التعديل سيساعد في عدم وصول قضاه من الاخوان او اصحاب الفكر المتطرف الي هذه المناصب الحساسه

ماذا عن تعديل شروط العضويه في مجلس الشعب وانشاء كوته للمرأه واخري للعمال واخري للمسيحيين واخري لذوي الاحتياجات الخاصه ؟

استمرار اختصاصات المجلس في مناقشه واستجواب الوزراء والموافقه علي تعينهم وسحب الثقه منهم شئ جيد اما انشاء كوته لفئه معينه يضر بالمجلس , فكوته المرأه لا لزوم لها فقد نجحت المرأه في الانتخابات الاخيره بشكل ملفت لنظر واصبح المجلس يضم تسعون امرأه منهن من فزن في دوائر شعبيه كانت مقتصره علي الرجال مثل دائره امبابه حيث تميل الدوائر الشعبيه الي انتخاب الرجال وقد تفوقت المرأه بكفائتها وشعبيتها دون الحاجه الي كوته ولو استمرت النساء في الدخول بكثافه في العمل السياسي واكتساب الشعبيه وكان اداؤهن في المجلس جيد ويتميز بالكفاءه لزاد عددها في المجلس دون الحاجه الي الكوته التي قد تأتي بسيدات لا يتميزن بالكفاءه والقدره علي العمل السياسي فتشكل ضرر علي المرأه .

اما عن كوته العمال فقد رأينا جميعا كيف كان اداؤهم في المجالس السابقه طوال عشرات الدورات حقيقي بعضهم تميز بالكفاءه ولكن الاغلبيه لم تكن تجيد غير التصفيق ورفع الايدي بالموافقه علي تشريعات وقوانين اغلب الظن انهم لا يعرفون عنها شئ ففي الوقت الذي يجب ان يتولي العلماء من كل المجالات العمل السياسي نجد ان شرط العضويه اتمام مرحله التعليم الاساسي.

فهل يستطيع هؤلاء مناقشه الموازنه العامه للدوله أو مراقبه اداء الحكومه أو اصدار القوانين والتشريعات؟

اشك في هذا اما عن تعين الرئيس ل 5% انا اوافق عليه شرط ان يكونوا من العلماء المتخصصين كل في مجاله لكي يثروا المجلس بعلمهم وفكرهم والا يرأس احدهم المجلس او ايا من لجانه والا يكون لهم حق التصويت لأنهم في هذه الحاله اصوات اضافيه للحكومه

وماذا عن انشاء مجلس الشوري ؟

هو اضافه جيده للحياه السياسيه خاصه في شروط عضويته ان يكون العضو من زوي المؤهلات العليا وكان من الممكن ان تكون الكوته في مجلس الشوري وليس مجلس النواب حيث تستطيع كل فئه عرض وجهه نظر الفئه التي تنتمي اليها في مشروعات القوانين لكي تتجمع كل وجهات النظر امام مجلس النواب الذي سيتخذ القرار

وماذا عن التعديل الخاص بالقوات المسلحه ؟

يجب ان يعلم الجميع ان جيش مصر لا ينتمي لفئه او طائفه او جماعه بل هو جيش مصر كلها بكل طوائفها فهو ليس جيش ملك أو رئيس أو حزب أو جماعه بل جيش شعب مصر . وقد رأينا السعاده تغمر كل المصريين عند تزويد الجيش بحاملتي الطائرات والغواصات الحديثه وطائرات الرفال رغم الصعوبات الاقتصاديه التي نمر بها , وقد جعلت هذه الاضافه البحريه المصريه اقوي قوة ضاربه في الشرق الاوسط متفوقه علي اسرائيل وتركيا وايران وغيرها من القوي الاقليميه . ان شعب مصر يعلم ان امن مصر وعزتها في قواتها المسلحه وانا اعلم ان البعض يتخوف من التعديلات التي تنص علي ان الجيش مسؤول عن حمايه الديمقراطيه

Scanned by CamScanner

والدستور ومكتسبات الشعب لأن هذا دعوه له للتدخل في الحياه السياسيه وان نري انقلابات عسكريه بدعوي حمايه الديمقراطيه ومكتسبات الشعب مثلا مثل ما كان يحدث في تركيا عندما كان الجيش مسؤول عن حمايه العلمانيه فكانت الانقلابات العسكريه علي الحكومات المدنيه متكرره كثيرا بحجه حمايه العلمانيه , وان احب اطمئن الجميع ان عقيده الجيش المصري تحمينا من هذا الامر فليس في عقيدته الانقلابات او التدخل في الشؤن السياسيه فلم نري بعد انقلاب 52 اي محاوله انقلابيه او تدخل في الشؤون السياسيه رغم المصاعب التي واجهناه في عهد الرؤساء الثلاثه السابقين وان الجيش كان الظهير لثورتي الشعب ولم يحاول الاقدام علي اي انقلاب رغم ان الظروف كانت تتيح له ذلك اثناء ثورتي 25 يناير و 30 يونيو وأن الرئيس السيسي جاء من خلال انتخابات حره بشعبيه كاسحه لا نظير لها وايضا الدستور يمنع العسكريين من العمل السياسي سواء بالترشيح او التصويت او الانضمام للاحزاب او اي جماعه سياسيه. لذلك لا أري سببا لهذا التعديل ويكفي الجيش ما يتحمله من مسؤليات في حمايه امن الوطن من الارهاب الدموي الذي منينا به في حرب اشد قسوه من الحرب النظاميه , كذلك ما يتحمله الجيش في النهضه الاقتصاديه من عبئ المشروعات الكبري التي يقيمها فضلا عن الاستعداد العسكري والتدريب الشاق تحسبا لأي موقف في منطقه تمر بمشاكل كبري واحداث جسام وتدخلات عسكريه من قوي اقليميه وعالميه وحروب بالوكاله في دول مجاوره وحدوديه معنا سوريا وليبيا واليمن ودول اخري مرشحه لنفس المصير .

هل تري ان هناك مواد اخري كان يحب تعديلها؟

نعم كان يجب الغاء الماده الثانيه او تعديلها لأن مصر وطن للجميع ولان الجميع متساوون في الجقوق والواجبات وحق المواطنه للجميع فلا يمكن ان اطبق تشريعات تتسم بالطابع الديني علي طائفه تدين بدين اخر , مصر بها اغلبيه مسلمه ولكن هناك عشره ملاين مسيحي فهل اطبق عليهم الشريعه الاسلاميه . لا توجد دوله اوربيه يقر دستورها بدين رسمي للدوله فضلا عن تطبيق شريعه دينيه معينه وان كافه القوانين مستمده من رؤيه الشعب ومتطلباته . ان تطبيق قوانين شريعه معينه يؤدي الي طائفيه مقيته وانقسام في المجتمع ولنا عبره بما جدث في السودان فلم تكن حركه قرنق في الجنوب تهدف الي الانفصال ولكن عند محاوله البشير الاخواني تطبيق الشريعه الاسلاميه في الجنوب المسيحي ادي الي انفصال , بل ان فرض قوانين دينيه في وجود مذاهب مختلفه يؤدي الي انقسام وحروب دينيه كما هو الحال في اليمن بين الشمال الحوثي الشيعي وبين الجنوب السني . ان دخول الدين في السياسه يؤدي الي انقسامات طائفيه لذلك يجب فصل الدين عن السياسه .

Scanned by CamScanner